

الجوع يتراجع ولكن لا يمكن القبول بمستواه الراهن بقلم جوزيه غرازيانو دا سيلفا*

لم يزل نيل هدف الألفية الأول للأمم المتحدة من أجل تنصيف عدد الجياع في العالم بحدود عام 2015 في متناول اليد، غير أن تعجلاً حثيثاً للجهود سيكون مطلوباً بما أن التقدم المحرز فقد زخمه منذ منتصف العقد الجاري.

لقد هبط العدد الكلي لمن يعانون الجوع المزمن بنحو 130 مليوناً منذ 1990، إذ انخفض مما يتجاوز المليار بقليل إلى 868، وبضمنهم 852 مليوناً لدى البلدان النامية وحدها.

وعلى الصعيد العالمي، لم يُحرز تقدم فحسب بمقياس الأعداد الكلية بل وأيضاً في استئراء الجوع - أي النسب السكانية التي تعاني نقص التغذية. فالمقياس الشامل تراجع المعدل من 18.6 بالمائة في عام 1990 إلى 12.5 بالمائة اليوم، وفي البلدان النامية وحدها هبط من 23.2 بالمائة إلى 14.9 بالمائة.

وحتى إن كان ذلك بمثابة أنباء سارة إلا أنه يعني أن شخصاً من كل ثمانية ما زالوا ضحايا للجوع، أي ما لا يمكن القبول به في عالم من الوفرة.

أما أسوأ الأوضاع فاطمة فقد شهدتها إفريقيا حيث واصل عدد الجياع ارتفاعه على مدى 20 عاماً - من 175 مليون جائع عام 1990 إلى 239 مليوناً في الوقت الراهن.

وهذه السنة فإن تقرير "حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم"، باعتباره الكتاب السنوي الرئيسي حول الجوع - ويصدر شراكة بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي -- يستند إلى منهجية أفضل شارك في تطويرها عدد كبير من الخبراء من جميع أنحاء العالم لتقدير مستويات الجوع بمزيد من الدقة.

وتدل أرقام التقرير على أن معظم التقدم في خفض مستويات الجوع أحرز إلى عام 2006، أي ما تزامن مع استمرار انخفاض أسعار المواد الغذائية. وما أن بدأت الأسعار حركة الارتفاع منذ ذلك الوقت حتى تباطأت إنجازات احتواء الجوع على نحو ملحوظ.

وإذا كان ذلك يؤكد حقيقة ثابتة فهي أن السبب الرئيسي الكامن وراء الجوع يظل العجز عن الحصول على الغذاء لا نقص كمياته. ففي جميع أنحاء العالم يهجع الملايين على الطوى نظراً إلى العجز بكل بساطة عن شراء ما يسد الرمق.

وبحدونا الإدراك أخيراً إلى يقين بأن التأثيرات المشتركة لأسعاد الغذاء الدولية التي ارتفعت فجأة في عام 2007 - 2008، ثم الكساد الكبير اللاحق لذلك في 2009، لم تكن كما ساد الظن في ذلك الوقت وعلى النحو الذي خشيناه.

وحتى إن أمكن امتصاص القفزات في أسعار المواد الغذائية العالمية نتيجة لردود واستجابات الحكومات والأسر، إلا أن ذلك ليس معناه ألا نشعر بالقلق البتة اليوم لعدم استقرار أسعار الغذاء الدولية وتقلباتها الحادة، خصوصاً في حالة الفقراء الذين يضطرون عادة إلى الاعتماد على أغذية أقل محتوى من المغذيات للحفاظ على مستويات الأسعار الحرارية التي يحتاجونها.

في تلك الأثناء، بينما وصل التباطؤ الاقتصادي إلى البلدان النامية بمعدلات دون التوقعات السابقة، فإن التوسع الحثيث للركود الاقتصادي باتجاه الجنوب حتى إن جاء متأخراً لا ينفك يشكّل مدعاة للقلق ولا سيما أن ضوءاً لا يظهر في نهاية النفق.

وفي السياق الراهن للنمو الاقتصادي غير المؤكّد، فضلاً عن أسعار المواد الغذائية المتقلّبة والأعلى يبدو أن أي تقدّم آخر صوب تحقيق هدف الألفية الإنمائي الأول لتصنيف عدد الجياح سيتوقف حتماً على تنشيط النمو الاقتصادي العريض.

ولسوف يتوقّف أيضاً على ما إذا كان لنا أن نمكّن ملياري شخص ممّن يكسبون قوتهم من قطاع الزراعة، ويمثلون المعدل الغالب لفقر العالم من المشاركة في النمو الريفي والاستفادة من جميع جوانبه.

وبالتأكيد سيعتمد ذلك من بين جملة أمور أخرى على تطوير القطاعات المنتجة، ولا سيما زراعة الحيازات الصغرى من خلال ضمان الوصول العادل إلى الموارد، على الأخص في حالة المرأة، وتصميم وتمويل وتطبيق آليات الحماية الاجتماعية لأشد الضعفاء.

كذلك فإن الحوكمة الأفضل -- من شفافية ومشاركة ومسؤولية وسيادة للقانون وحقوق الإنسان -- لا غنى عنها كشرط للنجاح.

وبين الأولويات الأخرى، لا بد من تقليص الهدر الهائل في نُظُمنا الراهنة لإنتاج وتوريد المواد الغذائية حيث تقدّر الخسائر بما لا يقل عن ثلث المجموع الكلي للإنتاج العالمي !

وبينما نواصل إحراز تقدم صوب هدف الألفية الإنمائية، يتعين علينا الانتباه ليس فقط إلى كمية الغذاء المتوافر بل وأيضاً إلى نوعيته؛ وليس فقط إلى السرعات الحرارية أو الطاقة الغذائية، وإنما كذلك إلى المغذيات الدقيقة والأحماض الأمينية والبروتينات.

إن العالم يواجه عبئاً مضاعفاً ليس لنقص وسوء التغذية المزمن فحسب بل وأيضاً نظراً إلى قصور المغذيات الدقيقة، مما يؤثر على ما يتجاوز بكثير 1.4 مليار شخص من البالغين في جميع أنحاء العالم، وبما يستتبعه ذلك من أمراض خفية ذات علاقة بالحمية والسمنة وفرط الوزن.

وأخيراً فحتى إن نجحنا في بلوغ هدف الأمم المتحدة للألفية الجديدة بحدود عام 2015، فلسوف يكون هنالك لا يزال مئات الملايين من الجياح، وأكثر منهم ضحايا سوء التغذية. إن ما يلزم هو أن نبدأ بالنظر إلى ما وراء هدف الألفية الإنمائية الأول نحو اجتثاث الجوع كلياً، أي كما نادى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في مبادرة "تحدي خفض الجوع إلى الصفر" التي أطلقها إبان مؤتمر "ريو 20+" في يونيو/حزيران من العام الجاري.

وعندئذ سنصبح في وضع للربط بين جهودنا المباشرة لبلوغ الأمن الغذائي من جانب والقضاء على ظاهرة تقزّم نمو الأطفال من جانب ثان، في السياق العام للإنتاج المستدام ودعم إنتاجية صغار المزارعين.

ففي الحرب على الجوع علينا أن نطرح أهدافاً جريئة بسع المجتمعات ككل أن تكفل تحقيقها إذا كان لنا أن نستحث الحكومات على تحويل الالتزامات إلى إجراءات.

وحتى إن تراجعت أرقام الجوع مؤخراً إلا أن الرقم الوحيد المقبول يظل الصفر لا غير.

***جوزيه غرازياتو دا سيلفا هو المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة "FAO"، ومقرها روما.**